

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

موسى عسكر عياط عسكر

الرقم الجامعي/

241000563

تحت إشراف/

أ.د.عبدالرحيم نادر

2026م

قائمة المحتويات

1.	المقدمة	3
2.	أهمية أخلاقيات البحث	4
3.	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي	6
4.	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي	7
5.	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي	9
6.	التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في دراسة إدارة الأعمال	9
7.	الخلاصة	10
8.	المراجع	11

1. المقدمة

يُعدّ البحث العلمي أحد أهم الموارد الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول والمنظمات في العصر الحديث لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتعتمد الخيارات الإدارية بشكل متزايد على نتائج الدراسات العلمية التي تقدم تفسيرات دقيقة للقضايا وتُقدِّم حلولاً عملية قائمة على الأدلة، بدلاً من الاعتماد على المعرفة المباشرة أو الحدس. وقد ازدادت قيمة البحث العلمي كمصدر للمعلومات نتيجةً لهذا التغيير، وأصبح نجاح المؤسسات يعتمد الآن على قدرتها على تطبيق نتائج البحث في صياغة السياسات، وتحسين الأداء، وترشيد استخدام الموارد.

وبسبب هذا التطور، باتت جودة البحث العلمي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتزام الباحث بالقواعد الأخلاقية التي تحكم كل مرحلة من مراحل الدراسة، بدلاً من أن تكون محددة فقط بحدائق الموضوع أو قوة التحليل الإحصائي. وتستمد شرعية البحث وموثوقية نتائجه في اتخاذ القرارات من الأخلاق. وبغض النظر عن دقة أدواته المنهجية، يفقد البحث قيمته العلمية إذا افتقر إلى الموضوعية والشفافية والنزاهة. يصدق هذا بشكل خاص في مجال إدارة الأعمال، حيث تتناول الدراسات الإدارية منظمات حقيقية، وعاملين، وعملاء، وبيانات تنظيمية ومالية. ويمكن أن تؤثر نتائج هذه الدراسات على إعادة هيكلة المنظمات، وتنمية الموارد البشرية، والسياسات الإدارية، وتحسين جودة الخدمات. ونتيجة لذلك، قد يؤدي أي انتهاك للمعايير الأخلاقية إلى أحكام خاطئة، واستنتاجات مضللة، وتراجع الثقة في نتائج الدراسات العلمية. يواجه الباحثون اليوم صعوبات جديدة نتيجة للبيئة الرقمية المعاصرة. فقد تحسنت إمكانية الوصول إلى البيانات، وأصبحت إجراءات البحث اليومية تتضمن استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الدراسات وتحليل المعلومات. ورغم أن هذه التقنيات قد زادت من كفاءة البحث العلمي، إلا أنها أثارَت أيضاً مخاوف أخلاقية بشأن حماية الخصوصية، والتحقق من المعلومات، والحفاظ على الشفافية في استخدام الأدوات الرقمية. يجب على الباحثين أن يكونوا أكثر وعياً بهذا الأمر وأن يتحملوا مسؤولية أكبر تجاهه. ومع ذلك، فقد ازدادت أهمية مفهوم النزاهة الأكاديمية داخل المجتمع العلمي. تُولي الجامعات اليوم اهتماماً متزايداً، بالإضافة إلى الجودة المنهجية للأطروحات، بمدى التزام الباحث بمعايير التوثيق العلمي، واحترام حقوق المشاركين، والإفصاح عن تضارب المصالح، وتجنب أي نوع من أنواع الانتحال أو التلاعب بالبيانات.

وبناءً على ذلك، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مفهوم المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي من منظور إداري، مُبيّنةً تأثيرها على بناء المعرفة الموثوقة، وجودة القرارات التنظيمية، ومستوى الثقة في نتائج البحث. كما تتناول الورقة

أهم القضايا الأخلاقية التي يواجهها الباحثون في عالم الشركات المعاصر، وتقترح عددًا من الإجراءات التي تدعم بناء ثقافة النزاهة العلمية في المؤسسات الأكاديمية.

2. أهمية أخلاقيات البحث

يتشكل الإطار الأخلاقي لسلوك الباحث من مجموعة من القيم التي تُشكل أساس عملية البحث. وتُعدّ هذه المبادئ حجر الزاوية لبناء الثقة بين الباحثين والمشاركين والمؤسسات والمجتمع العلمي. فالالتزام الأخلاقي والكفاءة العلمية متلازمان لا ينفصلان. وبغض النظر عن خلفية الباحث في تصميم الدراسات أو تحليل البيانات، فإنّ غياب الموضوعية والنزاهة يُفقد البحث جدواه.

ولأنّ إدارة الأعمال تُعنى بدراسة المؤسسات والأفراد والقرارات التنظيمية، فإنّ هذه القيم تُعدّ بالغة الأهمية. فقد تؤثر نتائج البحث على كيفية وضع السياسات الإدارية، وإعادة تخصيص الموارد، وتقييم أداء الموظفين. وبالتالي، فإنّ جودة القرارات المبنية على نتائج الدراسة قد تتأثر بشكل مباشر بأي انتهاك أخلاقي.

النزاهة في العلم

إنّ أساس النشاط الأكاديمي هو النزاهة العلمية. وهي التزام الباحث بنقل المعرفة بدقة دون تلاعب أو تحريف أو تضليل. يتضمن ذلك الاستشهاد بالأبحاث السابقة التي ساهمت في تطوير الإطار النظري للدراسة، وتوثيق جميع المصادر التي تم الرجوع إليها، والامتناع عن نسب أفكار الآخرين لأنفسهم.

ويُعدّ عرض النتائج كما تُظهرها البيانات فعليًا، حتى لو خالفت أفكار الباحث أو توقعاته الأولية، جانبًا آخر من جوانب النزاهة العلمية. وبغض النظر عن النتيجة، فإن هدف الدراسة هو الوصول إلى الحقيقة العلمية وليس دعم وجهة نظر محددة.

ويُعدّ الاعتراف بالأخطاء عند اكتشافها، سواء أثناء الدراسة أو بعد نشرها، طريقة أخرى لإظهار النزاهة، لأنّ تصحيح الأخطاء يُحسن مصداقية الباحث دون أن يُقلّل من قيمته العلمية.

وتُعرف قدرة الباحث على استخلاص استنتاجات علمية بمعزل عن العوامل الخارجية التي قد تؤثر على حيادية الدراسة بالاستقلال الفكري. وقد تمارس الجهة الممولة للدراسة، أو الشركة التي يعمل بها، أو حتى بعض المشاركين، ضغطاً على الباحثين لتغيير النتائج خدمةً لأجنداتهم الشخصية.

لأن استقلالية الباحث تُعدّ من أهم ضمانات جودة المعرفة المنتجة، فإن الالتزام الأخلاقي يُلزم الباحثين بمقاومة هذه التأثيرات والحفاظ على موضوعيتهم العلمية.

قد تظهر هذه الضغوط في دراسات الإدارة عند فحص القيادة، أو الرضا الوظيفي، أو الأداء التنظيمي، إذ قد تخشى بعض الإدارات نشر نتائج تكشف عن عيوب تنظيمية. في هذه الحالة، يتعين على الباحث إيجاد توازن بين ضرورة عرض النتائج بموضوعية وضرورة الحفاظ على سرية هوية الباحث.

العدالة والإنصاف

لضمان العدالة، يجب على الباحثين معاملة جميع المشاركين في الدراسة على قدم المساواة، والامتناع عن التمييز ضدهم لأي سبب لا يمت بصلة لأهداف الدراسة. ولضمان تمثيل دقيق للمجتمع المستهدف، يجب أن تكون معايير اختيار العينة واضحة لا لبس فيها، ومبنية على معايير منهجية.

وإلى جانب اختيار المشاركين، يشمل مفهوم العدالة توزيع المسؤوليات داخل فريق البحث، والاعتراف بمساهمات جميع الباحثين، وتجنب إدراج أسماء باحثين لم يشاركوا في الدراسة، أو استبعاد باحثين ساهموا فعلياً في تنفيذها.

الشفافية: نظراً لأنها تُمكن القارئ من فهم كل خطوة اتخذها الباحث، وتتيح إعادة الدراسة لتأكيد نتائجها، فقد برزت الشفافية كأحد أهم معايير جودة البحث العلمي. ونتيجة لذلك، ينبغي على الباحث تحديد حدود الدراسة، وتقديم شرح وافٍ لمنهجيته، والإشارة إلى أي متغيرات قد تؤثر على كيفية تفسير النتائج.

يُعدّ الإفصاح عن مصادر التمويل وأي روابط مالية أو مهنية قد تؤثر على موضوعية الباحث جانباً آخر من جوانب الشفافية، إذ إنّ إخفاء هذه التفاصيل قد يُثير الشكوك حول استقلالية الدراسة.

احترام الخصوصية: غالبًا ما تكون المعلومات المتعلقة بالأفراد أو المؤسسات، بما في ذلك تقييمات الأداء، والرواتب، والرضا الوظيفي، والهيكل التنظيمي، والخطط الاستراتيجية، موضوعًا للدراسة الإدارية. ونتيجةً لذلك، تُصبح حماية الخصوصية واجبًا أخلاقيًا.

ويتحقق ذلك من خلال حذف أي معلومات قد تُعرّف بالمشاركين، وحفظ الملفات في أماكن آمنة، وعدم إفشاء المعلومات لأطراف غير مُصرّح لها، والتخلص من البيانات عند الضرورة بعد تحقيق أهداف الدراسة.

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

إن جودة الأحكام المستندة إلى نتائج البحوث لا تقل أهمية عن إنتاج المعرفة نفسها فيما يتعلق بأخلاقيات البحث. فمصدقية البحث أساسية لأداء المؤسسات، إذ تعتمد الإدارة الحديثة بشكل متزايد على البيانات العلمية في التخطيط واتخاذ القرارات.

تكون نتائج الدراسة أكثر قدرة على تفسير الواقع وتقديم حلول عملية عندما تستند إلى بيانات دقيقة جُمعت وفُحصت وفقًا لمعايير أخلاقية ومنهجية صارمة. مع ذلك، قد تترتب على الإجراءات اللاحقة عواقب وخيمة إذا كانت البيانات منحازة أو غير كافية أو تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية.

فعند وضع سياسات العمل، تعتمد الشركات في قطاع الموارد البشرية، على سبيل المثال، على نتائج البحوث المتعلقة بالقيادة والتدريب والرضا الوظيفي. وقد تؤدي النتائج غير الدقيقة لهذه الدراسات إلى اعتماد برامج تدريب غير فعالة، أو تعديلات على أنظمة الحوافز لا تحقق الأهداف المرجوة، أو خيارات إدارية تؤثر سلبًا على أداء الموظفين.

إضافةً إلى ذلك، تستخدم الشركات أبحاث التسويق لتحديد متطلبات المستهلكين وابتكار سلع وخدمات جديدة. قد تستخدم المنظمة مواردها لإصدار أحكام لا تستند إلى أدلة موثوقة إذا شابت هذه الدراسات ممارسات غير أخلاقية كالتلاعب بالبيانات أو اختيار عينات غير ممثلة. مع ذلك، ولأنها تُقرّ بأن البيانات جُمعت وفُحصت وفقًا لمعايير تضمن الموضوعية والنزاهة، فإن أخلاقيات البحث تُسهم في تعزيز ثقة صانعي القرار بنتائج الدراسة. هذه الثقة ضرورية لتحويل نتائج البحث إلى سياسات وممارسات مؤسسية فعّالة.

كما تتأثر سمعة الجامعات ومعاهد البحوث بهذه العلاقة، إذ تُصبح أكثر ارتياحًا للعمل مع المؤسسات الأكاديمية ذات السمعة الطيبة في الحفاظ على نزاهة البحث. وهذا يُعزز دور الجامعات في خدمة المجتمع ويُتيح فرصًا لمزيد من التعاون البحثي.

4. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه البحث العلمي في العقود الأخيرة، لا تزال الممارسات غير الأخلاقية تشكل مشكلة خطيرة للمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث. تشمل هذه المخالفات طيفًا واسعًا من الأفعال التي تؤثر بشكل مباشر على جودة المعلومات، وتقوض الثقة في نتائج البحوث، وتؤثر سلبًا على القرارات المؤسسية؛ ولا تقتصر على حالات الانتحال أو التلغيق فحسب.

نظرًا لأن نتائج البحوث تُستخدم غالبًا في إنشاء الأنظمة الإدارية، وإعادة تنظيم المؤسسات، وتوفير البرامج التدريبية، وتحسين الأداء التنظيمي، فإن هذه المخالفات تُعدّ بالغة الخطورة في مجال إدارة الأعمال. ونتيجة لذلك، فإن أي تنازل عن نزاهة البحث قد يؤدي إلى خيارات استراتيجية خاطئة تؤثر على مستقبل المؤسسة والعاملين فيها.

أولاً، الانتحال

يُعدّ الانتحال من أكثر المخالفات شيوعًا في البيئة الأكاديمية. وهو يُعرّف بأنه استخدام مفاهيم أو كتابات أو نتائج شخص آخر دون الإشارة إليه. ولا يقتصر الانتحال على النسخ الحرفي فحسب؛ يشمل ذلك أيضًا تفسير الأبحاث الأجنبية ونسبها إلى مؤلفيها الأصليين، أو إعادة صياغة المفاهيم دون الإشارة إلى المؤلف الأصلي. يُشكل الانتحال تهديدًا لأنه يُقوّض مبدأ النزاهة العلمية، مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الباحثين الأصليين وفقدان المجتمع الأكاديمي ثقته في النتائج العلمية.

ثانيًا: تزوير البيانات

يُعدّ تزوير البيانات من أخطر أنواع الممارسات غير الأخلاقية. وللحصول على نتائج تدعم نظريات الباحث، يتطلب ذلك إنشاء بيانات وهمية أو تغيير البيانات الفعلية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تغيير الأرقام الإحصائية، أو إضافة إجابات وهمية، أو حذف إجابات.

تتجاوز هذه الأساليب النطاق الأكاديمي بكثير، لأنها تُنتج معلومات مضللة قد تستخدمها المؤسسات لاتخاذ قرارات مهمة.

ثالثاً: تحريف النتائج

حتى لو كانت البيانات صحيحة، فقد يُفسرها الباحث عمداً بطريقة تُفيد جهة أو هدفاً مُعيناً. ويُشار إلى ذلك بتحريف النتائج. يحدث هذا عندما يقدم الباحث استنتاجات لا تدعمها البيانات بشكل كافٍ، أو يركز على النتائج الإيجابية متجاهلاً النتائج الأخرى.

ولأن الأمر يتعلق بكيفية عرض النتائج ومناقشتها، وليس فقط بإجراءات جمع البيانات، فإن هذا النوع من المخالفات يصعب اكتشافه أكثر من تزوير البيانات. يُعد تضارب المصالح رابعاً.

عندما يكون للباحث أو الجهة الممولة مصلحة مباشرة في نتائج الدراسة، ينشأ تضارب في المصالح قد يُهدد موضوعية البحث. قد يشمل ذلك قبول تمويل من شركة تسعى لإثبات فعالية منتج معين، أو إجراء دراسة لصالح المؤسسة التي يعمل بها الباحث.

لا يُبطل تضارب المصالح الدراسة بالضرورة، بل تكمن المشكلة في عدم الإفصاح عنه. يستطيع القارئ تقييم مدى تأثير هذه الروابط على النتائج بفضل الشفافية.

خامساً: النشر غير الأخلاقي

يُعدّ تقديم دراسة واحدة إلى عدة مجلات في آنٍ واحد، أو تقسيم دراسة واحدة إلى عدة أوراق بحثية أصغر لزيادة عدد المنشورات، أو إضافة أسماء باحثين لم يشاركوا في الدراسة، أو حذف أسماء من ساهموا فيها فعلياً، أمثلة على ممارسات النشر غير الأخلاقية.

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

إن بناء ثقافة مؤسسية تُعلي من شأن المثل الأكاديمية وتشجع الأكاديميين على اتباع الممارسات السليمة منذ بداية مسيرتهم الأكاديمية أمرٌ ضروري لمعالجة المخالفات الأخلاقية؛ فالغرامات وحدها غير كافية.

تبدأ هذه الاستراتيجيات بإضافة مقررات في أخلاقيات البحث إلى برامج الدراسات العليا، مما يمنح الطلاب الفهم النظري والخبرة العملية اللازمة للتعامل مع طيف واسع من المعضلات الأخلاقية.

إضافةً إلى ذلك، ينبغي للجامعات أن تُقدم للموظفين والباحثين برامج تدريبية مستمرة تشمل أحدث التطورات في أمن البيانات، والملكية الفكرية، والنشر العلمي، والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.

كما أنه من الضروري إنشاء أنظمة إلكترونية قادرة على كشف الانتحال واستخدامها ليس فقط لاكتشاف المخالفات، بل أيضاً كموارد للتعليم والتطوير. إن تعليم الباحثين كيفية توثيق المصادر بشكل صحيح أكثر فعالية بكثير من معاقبتهم بعد ارتكابهم خطأً.

في هذا السياق، تُعد لجان أخلاقيات البحث أساسية. ينبغي أن تتحول هذه اللجان إلى جهات استشارية تُساعد الباحثين في حل أي معضلات أخلاقية قد يواجهونها أثناء إجراء البحوث، متجاوزةً بذلك وظيفتها التقليدية في تقييم النتائج. من خلال مكافأة الباحثين الذين يلتزمون بمعايير أخلاقية استثنائية، ومن خلال ربط جودة البحث العلمي بمعايير النزاهة والشفافية بدلاً من مجرد كمية الدراسات المنشورة، يمكن للجامعات أيضاً تعزيز ثقافة النزاهة.

6. التطبيق العملي لأخلاقيات البحث في الدراسة

انطلاقاً من وجود فجوة حقيقية في الدراسات السابقة، يُحدد الباحث أولاً مشكلة البحث. بعد ذلك، يُوثق جميع المصادر بدقة وفقاً للمعايير العلمية المعتمدة، مع مراجعة منهجية للأبحاث السابقة.

ثم يحصل على موافقة لجنة أخلاقيات البحث قبل بدء الدراسة. بعد ذلك، يتواصل مع الشركات المستهدفة ويشرح لها أهداف الدراسة، وكيفية استخدام البيانات، وحقوق المشاركين.

بعد الحصول على موافقة الموظفين، تُوزع الاستبيانات مع ضمانات بأن جميع البيانات ستُحفظ بسرية تامة وتُستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

يحرص الباحث على استخدام جميع الإجابات الصحيحة عند تقييم البيانات، ولا يستبعد أي نتائج لمجرد أنها لا تتوافق مع توقعاته. وبموضوعية تامة، يعرض النتائج الإيجابية والسلبية على حد سواء.

في مرحلة التقرير النهائي، يُوضح الباحث حدود الدراسة، ويناقش النتائج في ضوء الدراسات السابقة، ويُقدّم توصيات لتوجهات البحث المستقبلية دون تعميم النتائج بشكل مُفرط.

يوضح هذا النموذج كيف تؤثر الأخلاقيات على كل خطوة من خطوات البحث العلمي، بدءًا من اختيار الموضوع وحتى نشر النتائج.

7. الخلاصة

لضمان توفير معلومات موثوقة تدعم القرارات الإدارية وتساهم في تطوير المؤسسات، تُبين هذه المقالة أن أخلاقيات البحث العلمي تُشكل ركيزة أساسية. فالنزاهة العلمية مجموعة شاملة من القيم التي تُوجه سلوك الباحثين في جميع مراحل البحث، بدءًا من اختيار المشكلة وجمع البيانات وتحليلها، وصولًا إلى عرض النتائج ونشرها. وهي تتجاوز مجرد اتباع إرشادات التوثيق وتجنب الانتحال.

كما تُوضح هذه الورقة البحثية كيف يُحسن الالتزام بالأخلاقيات جودة الدراسات الإدارية بشكل مباشر، ويعزز ثقة المؤسسات في نتائجها، ويُقوي قدرة صانعي القرار على الاعتماد على البيانات العلمية عند صياغة السياسات والمبادرات. في المقابل، يُلحق السلوك غير الأخلاقي الضرر بسمعة البحث العلمي، ويُهدر الموارد، ويُنتج معلومات قد تؤدي إلى خيارات تنظيمية خاطئة.

ولتعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية، يتعين على الجامعات وضع قواعد، وتوفير التدريب، وتفعيل دور لجان أخلاقيات البحث، واستخدام التقنيات الحديثة لدعم جودة البحث. كما يجب عليها وضع سياسات واضحة للتعامل مع القضايا الجديدة التي أفرزها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. لأن القيمة الحقيقية للمعرفة لا تتحدد بعدد الدراسات المنشورة، بل بدقتها وموضوعيتها وقدرتها على خدمة المجتمع والمؤسسات وفقًا لأعلى معايير المسؤولية العلمية، يمكن التأكيد على أن مستقبل البحث العلمي في إدارة الأعمال يعتمد على تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي والالتزام الأخلاقي.

8. المراجع

1. Chawla, D. S. (2021). *Research integrity: A new framework for promoting ethical research practices*. Nature Index Research, 1–8.
2. Riedel, N., van der Linden, N., & Wicherts, J. M. (2022). *Research ethics and integrity in academic publishing: Current challenges and future directions*. Journal of Academic Ethics, 20, 401–417.
3. Kretser, A., Murphy, D., Bertuzzi, S., Abraham, T., Allison, D. B., Boor, K. J., & Woteki, C. (2020). *Scientific integrity principles and best practices: Recommendations from a scientific integrity consortium*. Science and Engineering Ethics, 26, 327–355.
4. Pupovac, V., & Fanelli, D. (2020). *Scientists admitting to plagiarism: A meta-analysis of surveys*. Science and Engineering Ethics, 26, 293–310.
5. Bouter, L. M., Tjldink, J., Axelsen, N., Martinson, B. C., & Ter Riet, G. (2020). *Ranking major and minor research misbehaviors: Results from a survey among participants of four World Conferences on Research Integrity*. Research Integrity and Peer Review, 5, Article 17.
6. D'Angelo, L. (2021). *Research ethics and the challenges of open science*. Journal of Information Science, 47(5), 642–654.
7. Horbach, S. P. J. M., & Halffman, W. (2021). *The extent and causes of academic fraud: A literature review*. Research Policy, 50(3), 104181.
8. Ali, P. A., & Watson, R. (2021). *Research ethics and the responsibilities of researchers*. Nursing Open, 8(4), 1785–1793.